العدد(1478) السنة السادسة - السبت (11) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بيت الطاعة تعده بعض النساء سجنا بدون قضبان

بغداد/ نورا خالد

خرجت سيدة من القاعة تبكي بحالة هستيرية، وجلست على احد الكراسي القريبة من القاعة وظلت تبكي. جلست بالقرب منها وبعد ان هدأت، سألتها عن سبب هذا البكاء ، فأجابتني: لم أتوقع في يوم ما أن أدخل هذا المكان، وأن كان الدخول للمحاكم ليس عيبا، وتابعت قولها: لقد اضطرتني الظروف ان اعيش في بيت لا يضم سوى غرفة واحدة ومطبخ وحمام، بعد ان كنت اعيش مع زوجي في بيت اشبه بالقصر. ولكن بسبب المشاكل التي بيننا ، ذهبت في احد الايام الى بيت اهلي غاضة من تصرفاته، وتركني واطفالي هناك مدة سنة دون نفقة ودون كسوة ودون سؤال. لافاجأ بتبليغ من المحكمة بمطالبة زوجي لي بمطاوعته ، وقبلت الذهاب معه خوفا من الحكم عليّ بالنشوز ومن ثم الطلاق ، وانا اليوم في المحكمة لاسأل ان كان بالامكان تغيير بيت الطاعة الذي اسكن واولادي، فيه لكنني أعلم أن أبواب المحاكم طويلة عريضة تحتاج إلى نفس طويل، وصبر عميق. ولمعرفة قانون المطاوعة بصورة اوضح التقينا قاضي الاحوال الشخصية في محكمة الكرادة، والذي فضل عدم ذكر اسمه اذ قال: المطاوعة تعني مطالبة الزوج لزوجته بالانتقال من بيت اهلها والسكن معه في الدار المعدة من قبله، ما دام الزوج قد دفع لها معجل مهرها وانه ينفق عليها. وقد تكون هذه المطالبة ابتداء خارج المحكمة فاذا تعذر ذلك وامتنعت الزوجة بغير حق اضطر الزوج الى رفع دعوى المطاوعة. ويشترط قبل الحكم بالمطاوعة ان يهيء الزوج مسكنا شرعيا مناسبا، وبعد اعداد البيت الشرعي من قبل الزوج تقوم المحكمة المختصة باجراء الكشف على البيت الشرعي، اذ يخرج القاضي مع كاتب الضبط والكشف يتضمن تفصيلا كاملا للبيت. يتم وصف العقار من الخارج والمنطقة الواقع فيها البيت وتحديد العنوان لمطابقته مع عنوان البيت الشرعي الذي سبق للزوج اعطاءه للمحكمة. فاذا ثبت للمحكمة ان البيت تتوفر فيه الشروط كافة، ويعود تقدير ذلك الى المحكمة فتحكم بمطاوعة الزوجة لزوجها. وفي حالة صدور الحكم بالمطاوعة وامتناع الزوجة عن مطاوعة زوجها ففي هذه الحالة بامكان الزوج تنفيذ حكم المطاوعة في دائرة تنفيذ الاحوال الشخصية، فاذا امتنعت الزوجة عن المطاوعة عندئذ يحق للزوج اقامة دعوى النشوز على زوجته بعد حصول على تاييد من دائرة التنفيذ يتضمن عدم المطاوعة معنون الى المحكمة التي اصدرت حكم المطاوعة.

شروط البيت الشرعي

يجب ان يكون البيت الشرعي مناسبا لحالة الزوجين يسرا وعسرا، ويعد البيت الشرعي قرب عمل الزوجة اذا كان الزوجان يعملان في محافظة واحدة، وقرب عمل الزوج اذا كانا يعملان في محافظتين مختلفتين. وان تتوفر فيه جميع الشروط الشرعية كافة واللوازم الضرورية للمطبخ. يجب تأثيثه بأثاث تعود ملكيته للزوج وغير متنازع عليه ولا يصح تأثيث البيت الشرعي بأثاث تعود ملكيته للزوجة ولا مشتراة من مهرها المعجل، وعند امتناعه تحكم المحكمة للمدعية بالنفقة. وان يكون البيت الشرعي بعيدا عن اهل الزوج ومجاورا لأناس صالحين لا ضرر منهم على الزوجة. ان البيت الشرعي الذي تسكنه ضرة الزوجة او اهل الزوج لا يعد شرعيا، ولا يعد خروج الزوجة منه بدون اذن زوجها عن طاعته (نشوزا) وبالتالي فانها تستحق النفقة .الزوج غير مكلف بتهيئة البيت الشرعي لزوجته في المنطقة التي تسكنها وليس لها اجباره على ان يكون البيت في جانب الرصافة من بغداد اذا كان يسكن جانب الكرخ في المدينة لانه ملزم باعداد البيت داخل حدود امانة بغداد مثلا. وان ما يصرفه الزوج على اعداد البيت الشرعي لزوجته لا يعد دينا بذمتها ليس له الرجوع به عليها سواء طاوعته في البيت ام لا. وهناك شي مهم وهي ألا تجبر الزوجة على مطاوعة زوجها في الدار الواقعة بالطابق الثاني من الدار التي يشغلها والد الزوج، لان ذلك مخالف للشرع والقانون. وعلى المحكمة تكليف الزوج باعداد بيت شرعي بعيد عن اهل الطرفين. المحامية هند حسين أكدت أن قانون المطاوعة يطبق على الزوجة التي ترفض مطاوعة زوجها شرط ان يهيئ الزوج بيتا شرعيا، وعندما يقيم الزوج الدعوى على زوجته يتم تبليغها ويلتقيان معا عند الباحث الاجتماعي لمعرفة المشاكل بين الزوجين. الباحث الاجتماعي يحاول اصلاح ذات البين بين الزوجين ويرفع ذلك بتقرير الى القاضي الذي يكشف على البيت بنفسه ورؤية ما اذا كان البيت ملائما للزوجة ، عندها يصدر القاضي قرارا بمطاوعة الزوجة لزوجها وبعد اكتساب القرار الدرجة القطعية يصبح نافذ المفعول وعلى الزوجة الذهاب الى بيت الطاعة في مدة اقصاها سبعة ايام وبخلاف ذلك اي عدم مطاوعة الزوجة لزوجها يقوم الزوج بأقامة دعوى في محكمة الاحوال الشخصية بعدم حضور الزوجة الى بيت الطاعة وهنا يصدر القاضي قرارا بنشوز الزوجة مدة سنتين وبدون نفقة وخلال هاتين السنتين وبعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية تقام دعوة للتفريق وفي هذه الحالة تأخذ الزوجة المهر المقدم اما المؤخر فلا يكون من حقها . هذا هو قانون المطاوعة في القانون العراقي .

آراء حول القانون

هناك عدة اراء في هذا القانون لاونه يمس حرية المرأة، وقد التقينا بعدد من النساء لمعرفة آرائهن بالموضوع وكان لقاؤنا الاول مع الدكتورة نوال مجيد (وزيرة المرأة السابقة) التي قالت: قد يكون هذا القانون فيه ظلم للمرأة فيما اذا كان الرجل مقصرا معها وفي واجباته الزوجية اتجاهها، ومن ثم يطلبها الى بيت الطاعة رغما عنها. اما اذا كانت الزوجة مقصرة في بيتها وواجبات زوجها ومن ثم تهجر بيت زوجها الى بيت اهلها ويطلبها زوجها الى بيت الطاعة فقد تكون في ذلك فرصة للحفاظ على بيت الزوجية من الخراب. احلام علي ٤٠ عاما (موظفة) تقول: يعد بيت الطاعة .. صفعة تتلقاها الزوجة وهي صاغرة، ذلك ان قانون الاحوال الشخصية لم ينظر الى كيانها كشريكة لرجل سبق وان تقاسمت الحياة معه .. وهو في كل الاحوال سجن بدون قضبان ترزح تحت جدرانه الزوجة كقدر محتوم، وكنتيجة لرفضها الحياة مع رجل ربما كان قاسيا معها وظالما لحقوقها. ليأتي القانون و(يزيد الطين بلة) ويحكم عليها حكما جائرا لانها رفضت الظلم وطالبت بحقوقها كانسانة اولا وربما كزوجة اخيرا. اجد ان السلطة الذكورية قد اسرفت في سن القوانين والشرائع التي من خلالها تضع القيد في يد المراة، وتطالبها بالانصياع والطاعة. آن الأوان لبنات جنسي من اللواتي يعملن في السلطات التشريعية أن يضعن الحد لهذا الظلم والاستبداد والتعسف، فبيت الطاعة لا يمكن وصفه الا بكونه سجنا بدون قضبان. اسراء عبد الجبار ٣٠ عاما (مدرسة) لا يختلف رأيها كثيرا عن سابقتها حيث قالت: قانون المطاوعة او بيت الطاعة بحد ذاته اسم يخلو من اعطاء المرأة حقها القانوني والشرعي بالعيش والبقاء والتمتع بالحياة، كيف يمكن ان تقبل المرأة بالطاعة جبرا اذا كانت رافضة ذلك طوعا وبارادتها. انا ضد هذا القانون. فالزوج يستعمل هذا القانون لذل الزوجة ولغرض الانتقام لا اكثر.

المرأة المحامية تسير في عملها بين الغام المجتمع

بغداد / المدى

لا يميز قانون نقابة المحامين بين المحامين، سواء كانوا رجالا ام نساء. وكذلك التمييز كل القوانين المتعلقة بالقضاء، ولكن واقع الحال مختلف كثيرا بحكم العادات والتقاليد التي سمحت للرجل بالسيادة على مر التاريخ. فالمرأة المحامية لاتزال تخضع للتمييز في عقر دار العدالة نفسها. هذا ما تؤكده المحامية هند حسين الربيعي الممارسة للمهنة منذ سبع سنوات حيث تقول: ليس على الرجل ان يثبت اي كفاءة او خبرة حتى يكسب احترام زميله ونظرته المتساوية، اما المرأة فعليها دوما ان تثبت نفسها. وعن علاقتها بزميلها المحامي في العمل تقول هند: علاقتي بالمحامين ترتبط بحكم انني قادرة على فرض شخصيتي وان اشعر من هو امامي، بأنني شخص مساو له، وأعمل مثله ولست بأقل منه، لكوني امرأة. ومن خلال عملي طوال السبع سنوات المنصرمة، لاحظت ان البعض يلجأ للمحاميات اكثر من المحامين، لانهم يدركون ان المحامية ستبذل جهودا كبيرة في قضيتهم، لكونها معنية باثبات ذاتها، فلذلك لديهم ثقة بالمحامية اكثر. في الوقت الحاضر لاتستطيع المحامية ان تترافع في بعض الدعاوى كالجنائية، حيث ان هناك الكثير من المحاميات اختطفن وقتلن نتيجة ترافعهن في مثل هذه القضايا. ويقتصر عملها في قضايا الاحوال الشخصية ومحاكم البداءة. وفي هذا السياق يقول احد المواطنين الذي اوكل قضيته الى محامية: قد تكون المحامية احسن من المحامي فهي تتابع وتدير عملها وتحضر الجلسات، ولكن هنالك بعض الاشخاص يعتقدون ان المرأة لاتصلح، وان المحامي علاقاته اوسع، بالعكس يمكن ان تكون المرأة قادرة على معرفة القانون اكثر من الرجل.

المحامية ايفان الساعدي خير دليل على المحامية الام، فبعد ان كانت محامية نشطة تأخذ قضايا عديدة في بداية حياتها المهنية رأت نفسها مجبرة على تقليص عدد القضايا بعد ان انجبت طفلها الاول. وتضيف: من خلال عملي الذي بدأ منذ ١١ عاما، اجد ان الكثير من الناس يلجأون لتوكيل محامية افضل من محام لتولي قضاياهم، فالمرأة بطبيعتها اكثر قدرة على الصبر وتحمل طلبات الموكلين والقضاة، واخلاصها الشديد لعملها وزهدها واقتصادها في التكاليف والاتعاب، وابتعادها عن عمليات شراء الذمم، وهي كلها صفات انثوية معروفة بها المرأة. الا ان الموكلين برغم تفضيلهم المرأة فأنهم لايساوون في دفع الاتعاب بينها وبين زميلها المحامي، وتقول ايفان ان الموكلين يستكثرون الاتعاب على المحامية، وقد يشعر الموكل ان المحامي يستحق اكثر ولا ادري لم هذا الشعور؟ وتضيف ايفان: هناك تمييز واضح ضد المحامية في قسم الشرطة، وامام المحكمة، من قبل بعض القضاة وليس جميعهم، قدمنا العديد من الشكاوى الى النقابة ولكن دون جدوى.

الا ان زميلها المحامي احمد لا يوافقها الرأي، اذ لايعتقد ان هناك تمييزا يمارسه القضاة او حتى المحامون بحق المحاميات فالمرأة في مجال الحقوق تأخذ حقها وبالنسبة لتعاملها مع القضاة وزملائها، ولا توجد تفرقة نهائيا، وبالتالي سوف يطبق القاضي القانون سواء المترافع امامه رجل كان او امرأة.

اما المواطن علي فله رأي بالنسبة لعمل المحامية اذ يقول: المحامي افضل بالنسبة لي لاني اثق به اكثر من المحامية واشعر بأنه اكثر ملائمة لهذه المهنة وشخصيته تكون اقوى في مجال المرافعات.

المحامية سهى عبد الجبار تقول: اذا كان القانون لايميز بين المر أة والرجل، الا ان المحامية قد تجد حرجا حتى في التعامل مع القضايا الحساسة بسبب الاعراف والتقاليد مثل قضايا الاغتصاب. فأغلب المحاميات يخجلن من هذا الموضوع، وهناك نظرة سيئة الى المحامية التي تحضر تحقيقات فيها الكثير من التفاصيل الجنسية، مما يعرقل تقدم المرأة المحامية وتطورها. اما بالنسبة لقضايا الجنايات فهي حكر على مجموعة من المحامين المعروفين، فالجنايات موضوع صعب بالنسبة لأي امرأة لأن عليها التعامل مع مجرمين. وعليها ان تقف امام القاضي وتسمع قرارات الحكم بالاعدام، وليست كل المحاميات قادرات نفسيا على مواجهة هذا الامر.

المغالاة في المهور يحوّل دون الزواج

علي جابر

تستحق الزوجة المهر المسمى في عقد الزواج فان لم يسمّ فلها اجر المثل، هذا ما نص عليه قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩. وما يسلم من قبل الخاطب الى مخطوبته قبل ايقاع عقد الزواج فان لم يتم عقد الزواج فيجوز استرداد ما سلم عينا و ان استهلك فيكون بدلا. و تسري على الهدايا احكام الهبة و يجوز تعجيل المهر او تأجيله كلا او بعضا، على حسب العرف السائد. وتستحق الزوجة كل المهر المسمى بالدخول او بموت احد الزوجين. و تستحق نصف المهر المسمى بالطلاق قبل الدخول، و قد اصبح امر المبالغة و ارتفاع المهور ظاهرة تؤدي في الكثير من الاحيان الى عرقلة الزواج.

هناك الكثير من الاباء و الامهات يقفون حجر عثرة بوجه بناتهم بطلب المهور المرتفعة، واغلب الشباب لا يستطيع دفعها بسبب الظروف الصعبة، هذا ما قاله السيد صاحب داود محيي، واضاف ان الزواج هو حياة مشتركة بعيدة الامتداد. ويحتاج الامر الى تسهيل عملية الزواج و ليس وضع العوائق امام الشباب. وهناك بعض الاباء يشترط مهرا بسيطا لتسهيل عملية الزواج. وبالعكس يوجد البعض الاخر يصعب العملية و بالتالي تبقى ابنته حتى نهاية العمر دون ان تتزوج. الزواج هو حياة قائمة على مواجهة الحلو و المر و هناك بعض النساء تطلب (الذهب) و البيت و اشياء اخرى، لا يستطيع الزوج توفيرها خصوصا اذا كان في بداية حياته. والمغالات في المهور سبب عرقلة الكثير من الزيجات و هذا الامر يتوقف على المستوى الثقافي للعوائل. فاذا كانت العائلة ذات تفكير وسعة نظر، وتريد ان تكسب رجلا للعائلة لا ترفع المهر و كلف الزواج، و بالعكس هناك حالات طيبة و بسيطة من مهور شكلية كونت عوائل كثير، في حين ان هناك نساء فاتهن القطار بسبب تعسف الوالدين في رفع المهور و بشكل فردي بعيد عن دراسة الاحتمالات المستقبلية.

المطالبة بالمهور

يجوز للزوجة المطالبة بالمهر المسمى في العقد الذي تمت تسميته و لها (مقدم و مؤخر)، هذا اضافة الى الواجبات الاخرى الملقاة على عاتق الزوج، هذا ما قاله المحامي نزار الدليمي الذي اضاف: قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ يوفر الحماية الكاملة للزوجة، فيوجب على الزوج توفير السكن و اعطاء النفقة و ضمانات كثيرة اخرى. فإذا كانت هذه الحماية موجودة والزوجة تهنأ بذلك فلماذا المغالاة في المهور من قبل بعض الاباء؟ بعض حالات العقود كان المهر فيها الف دينار مقدماً ومثله مؤخر، لأن الزواج ليس صفقة تجارية مثلما يفكر بعض الاباء و كأنه يبيع ابنته، لا بل ان بعض الامهات يطلبن من الازواج (حق التربية)، وهذا يكون فوق كل التكاليف والمصاريف التي ترهق الزوج. والزواج كلما كان بسيطا وفر المال للزوجين في الحياة المستقبلية، ان المال ليس هو الاهم بل فوقه الاخلاق و السلوك و المعاشرة، فعليهم ان يكونوا دقيقين اين يضعون بناتهم و ان تكون الزوجة بأيد امينة. و شاطرته الرأي المحامية انعام الربيعي قائلة: هناك العديد من الفتيات ذهب عنهن الحظ و لم يتزوجن بسبب المغالاة في المهور ووراؤه الابوان مع العلم ان المتقدمين لهن كانوا شبابا جيدين، وفي هذه الحالة تبقى الفتاة تنتظر النصيب وكلما يأتي لا يتحقق الزواج بسبب كثرة الطلبات، في حين هناك زيجات تمت بأقل الكلف وهذا يساعد على زواج الفتيات و بدء الحياة المشتركة.

تحاشي التقليد

الكثير من الآباء والامهات يطالب المتقدم للزواج بمهور مرتفعة، و ذلك يتأتى من التقليد و العدوى حيث يقول الكثيرون ان فلانة مهرها كان كذا، فيجب ان يكون مهر ابنتي مثله، و كأن الامر (تسعيرة حكومية) مع العلم ان المهر هو شيء رمزي يراد منه تقدير لزوجة و اكرامها، بالاضافة الى الاشياء الاخرى، وهذا ما اكده الباحث الاجتماعي كريم التميمي. ان زيادة حالات الطلاق كذلك سببها المغالاة في المهور، بدعوى ان الابوين يبحثان عن ضمانات كي لا يستعجل الازواج في الطلاق مع علمهم بكثرة المهر و خصوصا المؤخر، مع ان المؤخر ممكن الزيادة فيه لكن كثرة الطلبات في المقدمة و في الاثاث و الذهب، كلها تعقد الزواج و تمنع الكثير من الحالات من الوصول الى المحكمة لتوقيع العقود.

العرضحالجي: مهنة تحتاج الى الدبلوماسية والقوانين

مهمته تسهيل امور المراجعين و افهامهم الاجراءات ورسم الطريق لمن يريد مراجعة الدوائر، وهو يمثل المحطة الاولى والبداية التي تحدد الشروط الواجبة الاتباع لاتمام المعاملات في الدوائر كافة. (العرضحالجي)

وتعني عرض الحال لانظار المسؤول، هذه المهنة التي لجأ اليها الكثيرون والتي بها من الحسنات و السلبيات الكثير. هناك من يستغل بساطة الناس فيقوم بالزيادة في اخذ اجرة كتابة ورقة واحدة، فيأخذ مبلغا كبيرا على ذلك، مع انه لم يخسر سوى ورقة وخط يده، و كأنه هو صاحب القرار في الورقة التي يكتبها. هذا ما قاله السيد رزاق انور زاهد والذي اضاف: هناك اساليب غير صحيحة يقوم بها بعض (كتّاب العرائض) منها صياحهم على المراجعين و اتخاذ اساليب اخرى بإدعاء علاقتهم بمسؤولي الدوائر، كما ان كثرتهم دفعتهم الى كتابة العرائض و رفع الاسعار بشكل غير طبيعي، مستغلين بساطة الناس و جهلهم الامور في مراجعة الدوائر. مع العلم ان هناك بعض كتاب العرائض يقنع بالرزق البسيط ولا يسلك مثل هذه الاساليب المرفوضة قانونا. هذه المهنة لها اصولها و قواعدها في القانون، حيث أوطب الحصول على رخصة لممارسة العمل من محكمة البداءة لكن للاسف ان بعض الذين يمارسون هذه المهنة يقومون بتصرفات لا تليق بها، اذ يسيئون الى الدائرة التي يعملون امامها او على ابوابها. ويستغلون ذلك للحصول على المال بإدعاء معرفة الموظفين او يقومون بتعقب المعاملات، وهذا ليس من واجبهم. كما لا يحق لهم اخذ المبالغ الكثيرة التي تفوق حقهم و يجوز سحب اجازة ممارسة المهنة في حالة كثرة الشكاوى او ثبوت سوء استخدام هذه المهنة التي وجدت اصلا لمساعدة الناس و تسهيل امور مراجعتهم للدوائر المختلفة. هناك طارئون على هذه المهنة، و الذين يعتقدون ان الامر لا يتعدى مكتبا صغيرا وكرسيا و بعض الاوراق، في حين لا بد من التعامل الجيد مع المراجعين و معرفة الامور المتعلقة بالدائرة التي يعملون امامها، فالكثيرون يجهلون الاجراءات و المسارات التي تحتاجها المعاملات في تلك الدوائر. كما ان بعضهم يستغل الموقف و حاجة الناس لاتمام المعاملة فيدعي انه يعرف الموظف او الموظفة، فيأخذ المال من المراجعين في حين انه لا يعرف احدا منهم. وعلى المراجعين توخي الحذر و عدم الوقوع في هذه الشراك.

استشارات قانونية

ما هي جريمة الاحتيال و ما عقوبتها القانونية ؟ / ام زهراء – الوزيرية

ج/ كل من توصل الى تسلم او نقل حيازة مال منقول مملوك للغير، لنفسه او الى شخص آخر عن طريق:

١-استعمال طرق احتيال.

٢-بإتخاذ امر كاذب ادى الى خداع المجني عليه و حمله على التسليم.

ويعد مرتكب جريمة الاحتيال من اخطر المجرمين و اذكاهم، ومن المؤسف أن القانون لم يضع عليه عقوبة كبيرة انطلاقا من قاعدة (ان القانون لا يحمي المغفلين) لذلك فأن عقوبته بسيطة و لان التسليم كيفي و بارادة المجني عليه و لهذا فأن عقابه بسيط .

ما هو الفعل الفاضح المخل بالحياء ؟ / امير جواد من ديالى

ج/ يعاقب بالحبس لمدة تصل الى ستة اشهر وفق المادة ٤٠١ كل فعل مخل بالحياء عن طريق العلانية و كذلك بذات العقوبة :

١-من طلب من آخر ذكرا او انثى فعلا مخلا بالحياء

٢-من تعرض لأنثى في محل عام بأقوال او افعال او اشارات على وجه يخدش حياءها لا بل ان المادة ٤٠٤ قالت : يعاقب بالحبس مدى سنة من جهر بأفعال او اقوال فاحشة او مخلة بالحياء ... و يجوز وضعه في مصح عقلي اذا كرر الفعل خلال سنة .

ما هي الشروط الواجب توفرها لاتمام آهلية الزواج ؟ / خولة راشد من البصرة

ج/

١-اتمام الثامنة عشرة و (العقل)

و للمحكمة ان تأذن بزواج المريض عقليا اذا ثبت بتقرير طبي ان زواجه لا يضر بالمجتمع وان في مصلحته الضحية هذا الزواج اذا قبل الطرف الاخر.

٢- للمحكمة ان تأذن بزواج من اتم ١٥ سنة اذا ثبت اهليته و قابليته البدنية و بموافقة الولي .

٣-يجوز ان يأذن القاضي اذا وجد ضرورة قصوى تدعو الى ذلك .

ما هي عقوبة من يتجاوز الحدود ؟ / سليم قاسم من مدينة الصدر

ج/ جاء في المادة ١٠ لقانون جوازات السفر رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٩ انه يعاقب بالسجن و بمصادرة الاموال المنقولة و غير المنقولة كل من : غادر او حاول ان يغادر العراق خلافا لهذا القانون (و لم يحصل على جواز سفر) صادر من الجهة المخولة قانونا .

وكذلك يعاقب بهذه العقوبة من يحرض الاخرين على مغادرة العراق .

ويعاقب مدة عشر سنوات او بالحبس مدة لا تقل عن سنة من باع او اشترى جوازا، خلافا للغرض الذي اعد له .

نستقبل مساهاماتكم واستفساراتكم القانونية على البريد الالكتروني

e-mail:almada_justice@yahoo.com